مجتمع

كندا: إقامات لأجانب ساهموا في مواجهة كورونا

أعلن وزير الهجرة الكندي ماركو مينديسينو، يوم الأربعاء، أن بلاده ستمنح الإقامة الدائمة لأكثر من تسعين ألف طالب وعامل أجنبي عملوا في الخطوط الأمامية خلال فترة تفشي وباء كوفيد-19 وساعدوا في علاج المصابين. وبرنامج الإقامات الدائمة الذي دخل حيز التنفيذ مخصص للعاملين في مجال الصحة العامة أو قطاعات أخرى حيوية مثل عمال المتاجر والمزارع وسائقي الحافلات، إضافة الى الخريجين الذين نالوا شهادات في السنوات الأربع الماضية. وتوجه إلى مستحقي الإقامات بالقول: «قد يكون وضعكم مؤقتاً، لكن مساهماتكم دائمة». (فرانس برس)

المكسيك: حريق يدمّر 310 هكتارات من الغابات

اندلع حريق نهاية الأسبوع الماضي دمر حوالى 310 هكتارات من الغابات في سلسلة جبال تيبوزتيكو السياحية في ولاية موريلوس المكسيكية (وسط)، كما أعلنت الحكومة يوم الأربعاء. وقالت اللجنة الوطنية للغابات في الولاية إن 90 في المئة من الحريق أصبح تحت السيطرة. ويعمل مئتا رجل إطفاء ومتطوع على إخماد الحريق وفقا لهيئة الحماية المدنية. وتعزو السلطات سبب الحريق إلى الجفاف الذي يضرب مناطق عدة في البلاد منذ أسابيع، واستبعدت وجود خطر على سكان المنطقة داعيةً المواطنين إلى تجنبها. (فرانس برس)

ميثاق عالمي ضد السكري

دعت منظمة الصحة العالمية، في الذكرى المائة لاكتشاف الأنسولين، إلى بيع العلاج الذي تنتجه بشكل أساسي ثلاث شركات دوائية بأسعار معقولة، في مواجهة العبء المتزايد لمرض السكري في العالم. وأطلقت منظمة الصحة العالمية في هذه الذكرى، ميثاقاً عالمياً ضدّ داء السكري، يهدف إلى الحدّ من مخاطر الإصابة به وتمكين جميع الأشخاص الذين يعانونه من الحصول على العلاج والرعاية بأسعار معقولة.

ولاحظ المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، تيدروس أدهانوم غيبريسوس، في بيان أنّ هناك «ضرورة لاتخاذ إجراءات عاجلة في شأن السكري». وأشار إلى أنّ «عدد المصابين بالسكري زاد أربعة أضعاف خلال الأعوام الأربعين الأخيرة»، مشيراً إلى أنّه «المرض الرئيسي الوحيد غير المعدي الذي يتزايد فيه خطر الوفاة المبكرة بدلاً من انخفاضه». ورأى غيبريسوس أنّ من المهم معالجة هذه الأزمة، في خضم جائحة كورونا، لأنّ نسبة عالية من المرضى الذين يدخلون المستشفيات بسبب أعراض الفيروس الحادة، هي ممّن يعانون السكري.

وارتفع عدد الوفيات المرتبطة بالمرض بنسبة 70 في المائة منذ العام 2000، ووصل إلى نحو مليون ونصف مليون سنوياً. ويعاني أكثر من 420 مليون شخص من داء السكري، يعيش معظمهم في الدول النامية. وتشكّل زيادة الوزن والسمنة عاملين يساهمان في الزيادة الحادة المسجّلة في العقود الأخيرة.

(فرانس برس)

(نيكلاس هالن/ فرانس برس)

القدس تسترد أنفاسها في رمضان

القدس المحتلة ـ **محمد محسن**

تستعيد القدس القديمة والمسجد الأقصى أنفاسهما مع حلول شهر رمضان، بعد سنة قاتمة على تجار ورواد المدينة، نتيجة الإجراءات المتخذة للحد من انتشار فيروس كورونا، إضافة إلى الاقتحامات المتكررة لجيش الاحتلال الإسرائيلي ومستوطنيه لباحات المسجد الأقصى، والتي ترافقت مع قيود مشددة تمنع الفلسطينيين من دخول البلدة القديمة.

وكان المسجد الأقصى قد ازدحم قبيل بدء شهر رمضان بآلاف الوافدين إليه، من مختلف مدن فلسطين المحتلة عام 1948، إذ احتفلت دائرة الأوقاف الإسلامية بمشاركة متطوعين بغسل قبة صخرته الذهبية، واستقبلت ساحاته عشرات الآلاف من المصلين الذين يحيون ليالي هذا الشهر بصلاة التراويح وصلوات يوم الجمعة.

وأكد مدير أوقاف القدس الشيخ عزام الخطيب أنّ لجاناً عدة تعمل على ضمان أمن المصلين، وحفظ النظام في الساحات، مثل لجان الصحة ولجان النظام والشؤون الدينية، والنظافة والحراسة. ودعا الخطيب عبر «العربي الجديد» جميع المواطنين إلى تلقي لقاح كورونا، مع الحفاظ على التباعد الاجتماعي والتعقيم المستمر حفاظاً على السلامة العامة. وتقتصر الوجبات التي ستُقدم للصائمين على التمر والماء هذا العام بسبب جائحة كورونا، بعدما كانت تُوزع وجبات إفطار كاملة من الأطباق الرئيسية وغيرها، خلال السنوات الماضية.

وكانت أسواق المدينة القديمة، كأسواق القطانين والعطارين وخان الزيت، قد ازدحمت بالزوار ومعظمهم من فلسطينيي عام 1948، الذين وصلوا لحضور فعالية معسكر «القدس أولاً»، الذي تقيمه الحركة الإسلامية، دعماً لتجار المدينة المقدسة، وتأكيداً على ارتباطهم وتواصلهم الدائم مع المسجد الأقصى، بحسب محمد القريناوي من مدينة بئر السبع.

واتجه القريناوي مع أفراد عائلته، إلى الأسواق القديمة، بهدف التبضع لشهر رمضان من محال الألبان والصعتر والحلويات، والمخللات المتنوعة، التي يتميز بها تجار سوق خان الزيت، أشهر أسواق البلدة القديمة المتفرع إلى شارع الواد ومنه إلى المسجد الأقصى.

وعبّر الشيخ أمين النابلسي، الذي يدير كشك فلافل للعائلة، عن أمله بأنّ تظل القدس عامرة بروادها ومحبيها، آملاً أنّ يساعد زوار الأسواق خلال رمضان، في التخفيف من تأثير الإغلاقات المتكررة على مدى عام ونصف العام بسبب جائحة كورونا.

وليس ببعيد عن مطعم النابلسي، وجه التاجر فرج وزوز، وهو صاحب محل للألبسة التراثية نداءً إلى جميع الفلسطينيين من فلسطينيي عام 1948 والضفة الغربية، عبر «العربي الجديد»، طالباً منهم زيارة القدس القديمة وأسواقها دعماً لتجارها ومواطنيها وللتأكيد على تمسكهم بمدينتهم.

وقال وزوز لـ«العربي الجديد» : «هذا رمضان الخير، ونأمل من زوارنا وشعوب أمتنا العربية والإسلامية زيارة القدس ليس من بوابة التطبيع مع الاحتلال، بل من بوابة زيارة السجين، فالمقدسيون اليوم بأشد الحاجة لمن يدعمهم ويؤازرهم».

وعلى وقع الأناشيد والتواشيح الدينية التي تبثها المحال في شارع الواد، أقبل كثيرون على شراء ملابس الصلاة الخاصة بالنساء، بينما ارتدت العشرات من الفتيات والنسوة الكوفية السوداء، في وقت وقفت مجموعات من جنود الاحتلال ومجنداته لمراقبتهن. ويقوم عناصر من شرطة الاحتلال بإيقاف شبان وفتيات عند مدخل سوق القطانين المؤدي إلى داخل ساحات الأقصى للتدقيق في هوياتهم.

كل تلك الأنشطة، تزامنت مع فعاليات مهرجان التسوق «على البلد يلا» التي تنظمها مؤسسات مقدسية ومنها وقفية القدس، إذ نظمت فعالية للسيرك يوم الأحد الماضي، عند مدخل سوق القطانين، ومن بعدها قامت مجموعة من الموشحين بعرض موسيقي انطلق من شارع الواد وصولاً إلى باب العمود للاحتفال بشهر رمضان.

من جهته، قال منسق هذه الفعاليات، مؤمن شبانة لـ«العربي الجديد»: «إنّ الهدف من تلك الفعاليات هو تنشيط الحركة التجارية في البلدة القديمة ودعم التجار فيها»، آملاً أن تساهم تلك الانشطة بجذب الزوار.

وقال التاجر أحمد دنديس صاحب محل للملابس، وأحد المساهمين في فعاليات مهرجان التسوق «على البلد يلا»، لـ«العربي الجديد»: «إنّ الأيام الأخيرة شهدت انتعاشاً مهماً في حركة التسوق داخل أسواق البلدة القديمة من القدس»، داعياً «كل أبناء الشعب الفلسطيني لزيارة القدس وليس فقط في أيام الشهر الفضيل، والتسوق من التجار».

دعم التجار

يعتبر التاجر احمد دنديس أنّ تسوق الزوار «يدعم وجودنا كتجار، ويقويه بعد معاناة على مدى عام ونصف العام»، مضيفاً: «القدس تسترد أنفاسها، وتستعيد جزءاً من عافيتها بهذا التواجد الكبير للمواطنين. المحلات هنا عامرة، وتجارنا ينتظرون بفارغ الصبر أنّ يحل عليهم شهر رمضان ليستردوا انفاسهم».

تحقيق

يبدو أنّ تجربة التعليم عن بُعد بالنسبة لتلاميذ «أونروا» في الأردن تشوبها ثغرات عدة. ويشكو تربويون وأهالي تلاميذ من عدم توفّر منصة تعليمية خاصة، تضمن للأطفال تعليماً جيداً، بعدما انتقد خبراء المنصة التجريبية التي أطلقت مؤخراً

تلاميذ «أونروا» لا منصة تعليمية فعالة في الأردن

عمّان ـ **انور الزيادات**

بعد مرور أكثر من عام على تفشي جائحة كورونا، واضطرار المدارس والجامعات إلى اعتماد نظام التعليم عن بُعد، ما زالت مدارس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» في الأردن، والتي تضم نحو 120 ألف تلميذ، من دون منصة تعليمية يمكن الاعتماد عليها وتلبي احتياجات التلاميذ. صحيح أنّه تمّ مؤخراً إطلاق منصة تجريبية، إلا أنّها ليست ضمن المستوى المطلوب. ويخشى البعض من أن يكون العام الدراسي الحالي مجرد تضييع للوقت.

ويعزو خبراء تربويون وبعض أولياء الأمور، غياب منصة تعليمية مكتملة العناصر ترفع مستوى التعليم عن بُعد لمدارس «أونروا»، إلى سوء الإدارة، وليس إلى قلة الموارد البشرية أو المادية، معتبرين أنّ الوكالة تضم معلمين ومعلمات من أصحاب الكفاءات العلمية والتقنية، والذين كان لهم الفضل في إنشاء منصات تعليمية خاصة تتضمن مواد تعليمية من إعدادهم. في هذا الإطار، تقول فاطمة الضبعات، وهي أم لأربعة أولاد في سنّ الدراسة، لـ«العربي الجديد»، إنّ أهالي التلاميذ يعانون منذ عام، أي منذ بدء الجائحة، صعوبات كبيرة في تدريس الأبناء، إذ إنّ التعليم عن بعد كان مفاجئاً للجميع. وتوضح أنّ المشكلة الأبرز التي تواجه الأهل هي عدم توفر الإمكانات المادية لتأمين الإنترنت والهواتف الذكية، لافتة إلى أنّ بعض العائلات لا تملك هاتفاً ذكياً أو جهاز كمبيوتر. كما أنّ البعض لا يقرأ ولا يكتب، إذ إنّ غالبية الأهالي هم من ذوي الدخل المحدود، وقد دفع البعض بأبنائه إلى سوق العمل بسبب الظروف المادية الصعبة. وفي ما يتعلق بقدرة الأهل على متابعة دراسة الأبناء، تقول الضبعات إنّ كثرة الواجبات المدرسية، والاستعانة بمجموعات «واتساب» و«فيسبوك» وغيرها، لم تأخذ في الاعتبار قدرة الأمهات العاملات على متابعة دروس أبنائهن، علماً أنّه ليس في استطاعة كثيرين الاستعانة بمعلمين خصوصيين. في الوقت نفسه، تشير إلى عدم امتلاك الأهل المهارات اللازمة لإيصال المعلومات بطريقة احترافية ومدروسة للأبناء، وقد «فقدنا الخصوصية بسبب كثرة استخدام أطفالنا لهواتفنا. أكثر من ذلك، لم نعد قادرين على السيطرة على استخدام أطفالنا للإنترنت كما في السابق». وترى الضبعات أنّ التعليم، كما هو حالياً، تسبب في ظلم لبعض التلاميذ الذين حصلوا على درجات متواضعة من دون أيّ إمكانية للتعويض، الأمر الذي يجعلها تطالب بإنشاء منصة خاصة وفعالة للوكالة، كحال المدارس الأخرى التي أنشأت منصة فعالة تلبي احتياجات التلاميذ وتسهّل على الأهل متابعة دروسهم.

بدوره، يستنكر نمر أبو غنيم، وهو تربوي متقاعد كان يعمل في «أونروا»، ما وصفه بتراجع الخدمات التعليمية التي تقدمها الوكالة مقارنة بالقطاعين الحكومي الأردني والقطاع الخاص، رغم توفر البنية التحتية للتعليم عن بعد، كالتدريب والغرف الصفية. يضيف: «لم نجد ما يعود بالنفع على التلاميذ»، لافتاً إلى أنّ التواصل مع التلاميذ منذ بدء الجائحة، يتم عبر وسائل التواصل وليس من خلال منصة تعليمية. وعلى الرغم من ذلك، منعت الوكالة التواصل عبرها واعتبرتها غير رسمية، من دون طرح بديل. يضيف: «سابقاً، كانت هناك قناة فضائية تقدم الدروس، وتشكل قاعدة بيانات كافية، إلا أنها توقفت رغم ما تشكله من مخزون علمي جيد». ويقول إنّ الوكالة لم تقدم أيّ إيضاحات حول عدم توفر منصة تعليمية غنية تقدم للتلاميذ بديلاً وافياً في ظلّ التعليم عن بُعد «وما وصلنا ليس أكثر من أعذار واهية، من بينها غياب التمويل». ويرى أنّ وجود قرار إداري صارم من الوكالة ورغبة حقيقية، كفيل بإنجاز منصة تلبي طموحات التلاميذ وذويهم، ولا تشبه المنصة التجريبية الحالية، بدلاً من أن يخسرا عامهم الدراسي. يتابع أبو غنيم أنّ معظم التلاميذ حالياً يستعينون بموقع «يوتيوب» وربما يدرسون مناهج مختلفة ليست مطلوبة في الامتحانات، وبالتالي، لا تحقق الهدف المنشود، مشدداً على ضرورة توفر معلم يشرح الدروس للتلاميذ ويجيب على أسئلتهم.

من جهته، يقول المعلم المتقاعد خالد جوهر: «سابقاً، كانت مدارس الأونروا رائدة في مواكبة التطورات التربوية، وفي مستوى التحصيل التربوي لتلاميذها مقارنة بالمدارس الحكومية والخاصة. كما أنّ أساليب معلميها في التعليم متطورة، الأمر الذي كان محط أنظار الدول المجاورة، التي سعت مؤسساتها إلى التواصل مع مدارس الأونروا. لكننا اليوم نلاحظ تراجعها، هذا عدا عن التعليمات باعتماد الحيادية، وبالتالي سلخ المعلم والتلميذ الفلسطيني عن قضيتهما الوطنية». يضيف: «يوم 23 فبراير/شباط الماضي، فوجئ الجميع بإطلاق منصة تعليمية، لكنّها تفتقر إلى المحتوى الجيد، علماً أنّه يفترض بها أن تنافس منصات عدة. وبالتالي، كان من الواجب تجهيز كلّ ما يلزم لضمان نجاح التربوي يمنع التواصل مع الأهل من خلال وسائل التواصل الاجتماعي». وفي هذا السياق، يرى أنّ الاعتماد على الجهد الشخصي للمعلم يؤدي إلى الفوضى، لعدم توفر نموذج يوزع على كلّ المناطق، معتبراً أنّ المنصة الحالية التجريبية صارت متوفرة «أونلاين» كقالب تمّ لاحقاً حشوه بالمعلومات، ما يكشف عن خلل في تخزين الدروس كي يتمكن التلميذ من العودة إليها. ويتابع أنّ هذه العشوائية تعيق مراقبة الأداء لدى المعلم بسبب غياب الاطلاع المسبق على المواد قبل عرضها. يضيف الخبير التربوي أنّ الفوضى في المنصة التجريبية الحالية دفعت بعض المعلمين والخبراء التربويين إلى الاعتذار عن عدم المشاركة فيها، مقترحاً الاعتماد على منصة وزارة التربية والتعليم الأردنية. وموضحاً أنّ قانون الوكالة يرتبط بالدولة المضيفة. ويشير إلى أنّ عدم الاعتماد على فاعلية الخبراء التربويين دفع المعلمين إلى استهجان الوضع. هنا، يرى أنّ تهميش الخبراء وأصحاب الشهادات العليا إلا أنّ المتصفح للمنصة لا يجد فيها ما يشير من قريب أو بعيد إلى ذلك».

تأثر تحصيلهما العلمي سلباً بسبب كورونا (Getty)

1,5
مليار دولار هو المبلغ الذي طالبت أونروا المجتمع الدولي بتأمينه لدعم اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لديها

لا تتخلى عن عبوة المواد المعقمة (العربي الجديد)

الإجراءات الوقائية ضرورية (العربي الجديد)

صعوبات التلاميذ الفلسطينيين في مدارس لبنان

منذ تفشي كورونا، راح التلاميذ يواجهون تحدّي التعلم عن بُعد، إلى جانب تحديات أخرى فرضتها الجائحة. التلاميذ الفلسطينيون في لبنان ليسوا استثناءً

صيدا ـ **انتصار الدنان**

يواجه التلاميذ الفلسطينيون في المدارس التابعة لوكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) في لبنان صعوبات في التعلم عن بُعد، كما هي حال تلاميذ آخرين، وذلك لأسباب خارجة عن إرادتهم، من قبيل ضعف خدمة الإنترنت، وانقطاع التيار الكهربائي المتكرر، بالإضافة إلى ضيق حال الأهل غير القادرين على شراء أجهزة كومبيوتر، أو هواتف ذكية.

يوضح المسؤول الإعلامي في وكالة «أونروا» في لبنان فادي الطيار أنّ «العدد الإجمالي للتلاميذ الفلسطينيين اللاجئين المسجّلين في مدارس أونروا يبلغ 37 ألفاً و590 تلميذاً للعام الدراسي 2020-2021، وهذا يشمل المراحل الابتدائية والإعدادية والثانوية. أمّا نسبة التلاميذ الذين يتلقون التعليم عن بُعد من بينهم، فتصل إلى 85 في المائة (31 ألفاً و951 تلميذاً)، علماً أنّ حضور التلميذ يُسجّل على أساس مشاركته الأسبوعية». وعن الآلية المتبعة في التعليم عن بُعد، يقول الطيار: «لقد توجهت أونروا ابتداءً من مارس/ آذار 2020، على خلفية وباء كورونا، إلى استخدام تطبيقات إلكترونية عدّة، وبشكل رئيسي تطبيق واتساب لتزويد التلاميذ بمواد التعلم الذاتي، تحديداً في المرحلتين الابتدائية والمتوسطة. أمّا في المرحلة الثانوية، فقد استخدمت الوكالة برنامج زوم. وقد أنشأت أونروا برنامجاً خاصاً لها على مستوى الرئاسة، يهدف إلى إشراك التلاميذ بطريقة أكثر كفاءة وأماناً في مواد تُصمَّم وتُوزَّع بشكل مدروس».

ويحكي الطيار عن الصعوبات التي يواجهها المعلمون وكذلك التلاميذ في عملية التعليم والتعلم عن بُعد، مشيراً إلى أنّ الأمر «يمثّل تحديات للتلاميذ لأنّ البنية التحتية للاتصالات في لبنان عموماً وكذلك في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، غير مؤاتية للتعلم الذاتي بسبب انقطاع الكهرباء وضعف تلقي إشارات الخدمة. بالتالي، لا يتمكن التلاميذ دائماً من تلقي المواد عبر الإنترنت». يضيف الطيار أنّ «التلاميذ يواجهون كذلك التحديات بسبب نقص في الأجهزة الذكية وعدم القدرة على تغطية تكلفة الإنترنت مالياً، بسبب الظروف الاقتصادية المتدهورة في البلاد وارتفاع معدلات البطالة بين اللاجئين الفلسطينيين. فلم يعد في إمكان العائلات، التي كانت تملك القدرة في السابق، تحمّل تكاليف خدمة الإنترنت اللاسلكي. بالتالي، فإنّ عدداً كبيراً من تلاميذنا غير قادر على التعلم عن بُعد بسبب نقص الأجهزة الذكية، أو ضعف الاتصال بالإنترنت».

ويشير الطيار إلى أنّ «التعلم الذاتي مفهوم جديد نسبياً للتلاميذ اللاجئين، بالتالي من الصعب عليهم تعلم المواد عبر الإنترنت من دون دعم تعليمي في المنزل، نظراً إلى أنّ كثيرين من أولياء أمورهم لم يصلوا إلى مراحل تعليمية متقدمة أو قد يكونون أميين». وعن الآلية المتبعة في احتساب العلامات، يشرح الطيار أنّ «ثمّة طريقتَين للتعلم عن بعد وهما التعلم الإلكتروني والمواد المطبوعة. ففي كلّ أسبوع، تُوزَّع الخطط الدراسية على التلاميذ ومقدّمي الرعاية من خلال مجموعات واتساب أو الموقع الإلكتروني لبرنامج التعلم الذاتي. في الوقت نفسه، تُوزَّع المواد المطبوعة على مستوى المدرسة والتي تغطي الأسبوع التالي، وهذا ما يسمح لنا بالوصول إلى التلاميذ الذين لا يمكنهم التعلم عبر الإنترنت وإشراكهم في العملية». ويتابع الطيار أنّ «تقييم التلاميذ يعتمد على مشاركتهم وحضورهم والأنشطة (المهام والمشاريع) والواجبات المنزلية والاختبار الإلكتروني والاختبارات القصيرة».

إيمان حسن، أمّ لولدين، أحدهما في المرحلة التمهيدية، والثاني في الأساسية، وتقيم مع عائلتها في مخيم عين الحلوة للاجئين الفلسطينيين في مدينة صيدا، جنوبي لبنان، تقول لـ«العربي الجديد»: «نجد صعوبة كبيرة في عملية تلقي ولدَينا التعليم، وذلك بسبب عدم شرح الدروس وجاهياً. فالمعلمة ترسل الدرس مسجلاً بصوتها عبر تطبيق واتساب، والتلاميذ يرفضون عادة متابعة الدروس بهذه الطريقة لأنّهم يشعرون بالملل». تضيف حسن أنّ «الصعوبة الأخرى تكمن في أنّني، على سبيل المثال، لا أجيد اللغة الإنكليزية ولا أستطيع أن أدرّسها لابني. لذا، قررت إرسال ابني الكبير إلى معهد خاص، حيث تعيد معلمة هناك شرح الدروس التي يتلقاها عبر واتساب».

من جهتها، تخبر فاطمة رامي، وهي تلميذة في الصف الثالث الأساسي في مدرسة الناقورة، بمخيم عين الحلوة، أنّه «منذ انتشار فيروس كورونا، أغلقت المدرسة أبوابها. فصار المعلمون يرسلون لنا الدروس عبر تطبيق واتساب. ونحن لا نرى معلمتنا ولا نعرفها، فهي ترسل لنا فقط تسجيلات صوتية بالدروس». تضيف لـ«العربي الجديد» أنّه «في ما يتعلق بالامتحانات، ترسل لنا المعلمة الأسئلة بالطريقة نفسها، ونعمل أنا ورفيقات لي على الإجابة عنها بمساعدة معلمة في المعهد بعدها نصوّر الإجابات ونرسلها بالطريقة ذاتها».

التواصل مع التلاميذ يتم عبر وسائل التواصل وليس عبر منصة تعليمية

كانت مدارس «أونروا» رائدة في مواكبة التطورات التربوية

أحدث فجوة في التعليم عن بعد. وفي ما يتعلق بشكاوى المواطنين الذين أشاروا إلى ضعف المنصة التعليمية، يوضح المكتب الإعلامي لوكالة «أونروا» في الأردن، لـ«العربي الجديد»، أنّ «الأونروا وطواقمها التربوية عملت جاهدة لضمان استمرار العملية التعليمية لأكثر من نصف مليون تلميذ وتلميذة في ظلّ جائحة كورونا، في مناطق عملياتها الخمس (الضفة الغربية وقطاع غزة والأردن ولبنان وسورية). والهدف هو إنقاذ العام الدراسي وضمان انتظام التدريس وجهاً لوجه أو التعليم عن بُعد أو هما معاً». يضيف: «بذل عشرات التربويين جهوداً مضنية لإتمام وتجهيز ثم إطلاق منصة التعلم الذاتي المشتركة للأقاليم والمدارس كافة». مشيراً إلى أنّ المنصة «استفادت من التجارب الذاتية لإيصال المعلومة للتلاميذ عبر التطبيقات الهاتفية المختلفة، وبرزت حاجة ماسة إلى توحيد الجهود وضمان أنّ المواد المحملة توصل المعلومة بشكل منظم، مع الالتزام بالمعايير الناظمة والواجب اتباعها من قبل مراجعة دقيقة مع رقابة صارمة على الجودة، لضمان توافق جميع المواد المنشورة مع قيم ومعايير الأمم المتحدة، وستجري مراجعة المواد التي سيتم تحميلها على المنصة من قبل فريق برنامج التعليم في مقر الرئاسة في عمّان».

جدل بلجيكي حول الاختبارات السريعة لكورونا

احتدم النقاش في الأيام الأخيرة في بلجيكا بين قطاع الفنادق والمطاعم وبعض الخبراء ووزراء الحكومة الفيدرالية حول مسألة استخدام الاختبارات السريعة لفيروس كورونا قبل الدخول إلى المطاعم

بروكسل ـ **لبيب فهمي**

تثير فكرة إجراء اختبارات سريعة لفيروس كورونا للزبائن الذين يودون دخول المطاعم والفنادق في بلجيكا، سجالاً حاداً. تظهر نتائج تلك الاختبارات خلال ثلاثين دقيقة، لكنها أقل فعالية من الاختبارات التقليدية لفحص كورونا. في هذا السياق، يقول رئيس الهيئة الطبية البلجيكية، فيليب ديفوس، لـ«العربي الجديد»، إن «الفكرة لا تتمثل في فرض الاختبارات دائماً، ولكن فقط في البحث عن بدائل آمنة إما لفتح الفنادق والمطاعم بسرعة أكبر، أو لتجنب الاضطرار إلى إغلاقها». وبحسب ديفوس الذي يحتل أيضاً منصب نائب مدير قسم العناية المركزة في أحد المستشفيات البلجيكية، فإنّ فكرة «إجراء هذه الاختبارات السريعة للزبائن تشكل خطة بديلة، لمنح إمكانية الاستمرار في فتح الفنادق والمطاعم وربما زيادة قدرتها لاستيعاب الزبائن». غير أن أرباب قطاع الفنادق والمطاعم يتعاطون مع هذا الاقتراح ببرود شديد. ويشرح مدير وأمين صندوق اتحاد بروكسل لقطاع الفنادق والمطاعم، فابيان هيرمانز، لـ«العربي الجديد» أنه «ليست لدينا المهارات أو الموظفون لإجراء هذا النوع من الاختبارات. دعونا لا نضيف التعقيد والثقل إلى البروتوكولات الصحية التي يتم فرضها على قطاعنا».

ويسأل: «من سيدفع مقابل هذه الاختبارات؟ الحكومة؟ الزبون؟ نحن بالتأكيد لا نملك الوسائل لاعتماد هذا الخيار». وبالنسبة لهيرمانز: «القانون صارم أيضاً. إذ لا يمكن إجراء هذه الاختبارات السريعة من قبل كل شخص في بلجيكا».

تعقيدات إدارية

على عكس البلدان الأخرى، لا يُسمح بإجراء الاختبارات الذاتية في بلجيكا حالياً. وقد لمح نائب رئيس الوزراء ووزير قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة، ديفيد كلارينفال، إلى أنّ «الأمور قد تتغير في الأسابيع المقبلة»، مطالباً الحكومة باعتماد الاختبارات السريعة، على غرار ألمانيا، «إذ يمكن للمواطن شراء الاختبار من أي محل بشكل حر». وأضاف: «حتى بالقرب من منزلي، المحاذي للحدود الألمانية، يمكن لأي مواطن شراء الاختبارات السريعة من الصيدلية. لذلك من الغباء أن نحرم المواطنين من هذه الإمكانية التي توفرها التكنولوجيا». كما أوضح في لقاء صحافي. وبالنسبة لنائب رئيس الوزراء، فمن الواضح أنّ مديري المقاهي والمطاعم ليسوا هم من سيتعين عليهم إجراء هذه الاختبارات. واعتبر كلارينفال أن «إعادة فتح قطاع الفنادق والمطاعم بحاجة إلى دراسة البروتوكولات التي يمكن أن تكون فيها الاختبارات السريعة أحد العناصر الأساسية لإعادة فتح القطاع سريعاً». وأضاف أنه «لن يكون العنصر الوحيد المحدد، ولا الإلزامي، ولكن على سبيل المثال، يمكن للزبائن إجراء الاختبار الذاتي في المنزل قبل الذهاب إلى المطعم، وإذا كان اللون أخضر، فيمكنهم دخول المؤسسة». كما فسر كلارينفال في اللقاء الصحافي. وأضاف: «اخترت أن أتّق بالبلجيكيين وأعتقد أن الأشخاص الذين سيجرون اختباراً تكون نتيجته موجبة سيبقون في المنزل». ولكن سيكون من الضروري بالتالي تغيير القانون للسماح بإجراء هذه الاختبارات الذاتية. وكما يشير فابيان هيرمانز إلى أن «الأمر سيستغرق أسابيع، بينما نحن بحاجة إلى استجابة سريعة. على الحكومة التركيز أولاً وقبل كل شيء على حملة التلقيح وجعلها ذات مصداقية في نظر المواطنين. على عكس ما يحدث حالياً».

لا يمكن إجراء هذه الاختبارات السريعة من قبل كل شخص في بلجيكا

على الحكومة التركيز اولا على حملة التلقيح وجعلها ذات مصداقية

وضع صعب جداً

وكان اثنان من الشخصيات البارزة في أكبر حزب سياسي في البلد، التحالف الفلاماني، رئيسه بارت دي ويفر، والوزير في منطقة الفلاندرز جان جامبون، قد أعربا عن أملهما في إعادة فتح شرفات المقاهي والمطاعم خلال عطلة الربيع بعد حوالي أسبوع، وذلك من أجل «تقليل الازدحام في الأماكن العامة، مثل الحدائق، وعلى الساحل». لكن بعد أن بدأت تلوح بوادر موجة ثالثة من الوباء منذ أيام في بلجيكا وقرار الحكومة اتخاذ إجراءات صحية قاسية في حق أصحاب المتاجر لم يعد بإمكان أصحاب المطاعم أن يأملوا في إعادة فتح أبواب محالهم، في الأول من مايو/ أيار كما كانت قد اقترحت الحكومة سابقاً.

ويعاني قطاع الفنادق والمطاعم من خسائر مادية تقدر بـ47 مليون يورو يومياً، بحسب اتحاد التجارة والخدمات. ويقول الرئيس التنفيذي للاتحاد، دومينيك ميشيل، لـ«العربي الجديد»، إنّ «الخسارة المادية هائلة. وفي حال سُمح لهذه المؤسسات بإعادة فتح أبوابها في 8 يونيو/ حزيران، مثلاً، فستصل قيمة الخسارة الإجمالية إلى أربعة مليارات يورو. لذا فيدون تدابير لدعم هذا القطاع نتجه بدون شك نحو مقبرة اجتماعية». ويشير إلى أنّ «حوالي 55 في المائة من المقاهي والمطاعم التي تستأجر محلات لم تدفع إيجارها بالكامل أو استفادت من التأجيلات».

وقفة احتجاجية في بروكسل (كينزو تزورتزل/ Getty)